المحكمة الالكترونية بين المفهوم و التطبيق

Electronique court between concept and application

زعزوعة نجاة (*)
كلية الحقوق، جامعة تلمسان، الجزائر
عضو بمخبر القانون المقارن بكلية الحقوق تلمسان
zaazouacuat@gmail.com

بن قلة ليلى
كلية الحقوق جامعة تلمسان ،الجزائر
maitrebenguella@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/30 تاريخ القبول للنشر: 2021/05/24

****

ملخص:

يشهد العالم اليوم ثورة علمية تقنية فاقت التصورات كلها و خاصة في مجال الاتصالات ، ففي كل يوم يظهر لنا اختراع جديد في أجهزة الحاسوب المتطورة ، و تعتبر المحكمة الإلكترونية من أهم تطبيقات هذا التطور العلمي التقني ، و أبرزه في سلك القضاء ، حيث بدأ تطبيق المحكمة الإلكترونية في التحكيم الإلكتروني من خلال المنازعات التجارية ، وبعد النجاح الذي حققته قامت أغلب الدول بإنشاء محاكم إلكترونية لما تتميز به من سرعة الفض في المنازعات و تخفيف العبء على المتقاضين بالإضافة إلى تخفيف الضغط على مستوى المحاكم. و عليه سوف نتناول موضوع المحكمة الإلكترونية من خلال مفهومها و تطبيقها في النظام القضائية الأجنبية والعربية.

الكلمات المفتاحية : المحكمة الإلكترونية ، التحكيم الإلكتروني ، الحاسوب ،الاتصالات

Abstract:

En ce moment le monde assiste à une révolution scientifique et technique qui a dépassé les attentes notamment dans le domaine des communications.

Le tribunal électronique est considéré comme l'une des applications les plus importantes de ce développement scientifique et technique et la plus importante dans le système judicaire ou l'application du tribunal électronique a commencé dans l'arbitrage électronique dans les litiges

*المؤلف المرسل.

commerciaux. ET après son succès la plupart des pays ont mis en place des tribunaux électroniques en raison de leur rapidité à réduire la charge des justiciables en plus d'alléger la pression sur les tribunaux. Par conséquent nous étudierons le thème et le sujet du tribunal électronique à travers son concept et son application dans le système judiciaire étranger et arabe.

Mots-clés: tribunal électronique , l'arbitrage électronique, l'ordinateur; télécommunication .

مقدّمة:

شهد العالم في الآونة الأخيرة تطورا هائلا و سريعا في عالم تكنولوجيا المعلومات ، التي ساهمت بكثير في صناعة الحواسيب ، و ظهور شبكة الانترنت التي تعرف بشبكة المعلومات الدولية ، هذه الأخيرة التي أتاحت الاتصال و تبادل المعلومات الرقمية في إطار بروتوكول موحد بين الأجهزة الإلكترونية و الشبكات العالمية. و قد تولد عن ظهور الأنترنت العديد من التطبيقات كظهور التجارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني والتقاضي الإلكتروني. (محمود كمال،2019،ص23) وعلى الرغم من تبني الكثير من الدول مفهوم الحكومة الإلكترونية و التي تعني انتقال معظم التعاملات إلى بيئة إلكترونية ، فإن مرفق القضاء لا يزال يعتمد على أسلوب الكتابة التقليدية و تدوين الإجراءات في بعض الدول و هذا ما أدى إلى تأخر الفصل في القضايا.

اهداف البحث

- ظهرت الحاجة إلى حل المشاكل و تسهيل إجراءات التقاضي و الوصول إلى فكرة إنشاء محكمة إلكترونية ، التي تقوم بالأعمال الموكلة إليها قانونا بوسائل إلكترونية ، ويمكن وصفها بأنها انتقال من تقديم الخدمات و المعاملات المتعلقة بالتقاضي من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي و بالتكامل بين كافة الأجهزة القضائية و المحامين و الخبراء و كتاب الضبط.

- ذكر اهم التطبيقات العربية و الدولية للمحكمة الالكترونية

الاشكالية :

فما هو مفهوم المحكمة الالكترونية؟ و كيف تعاملت الدول العربية و الاجنبية مع هذا النظام الجديد؟

المنهج المتبع :

كانت دراسة وصفية تحليلية و دلك من خلال تحليل لمفهوم المحكمة الالكترونية مع وصف حالات تطبيقها في الدول العربية و الغربية .

المبحث الأول: ماهية المحكمة الإلكترونية

إن مصطلح المحكمة الإلكترونية هو مصطلح حديث باستثناء الو.م.أ و بعض المراكز كالمركز القانوني لتكنولوجيا المحاكم الذي جهز قاعة المحكمة (الكورت روم 21) (صابر احمد،2012،ص270) و زارها العديد من القضاة و المحامين من مختلف الدول قائلين في ذلك أن البرامج التي تم استخدامها في تلك القاعة وفرت ($\frac{1}{3}$) ثلث الوقت الذي يستخدم في الإجراءات التقليدية و البعض الآخر علق أن ($\frac{1}{2}$) نصف الوقت تم توفيره عند استخدام تكنولوجيا قاعات المحاكم (صابر احمد،2012،ص268).

و تشير إحصائيات المركز القضائي الفدرالي الأمريكي أن حوالي 25 % من المحاكم في الو.م.أ تمتلك تكنولوجيا عالية، و يشرف عليها عضو يتم تعيينه من طرف الدولة ، و هذا العضو المعين مسؤول عن الإشراف و الصيانة و تسيير قاعة المحكمة من الناحية التقنية فقط، علما بانه بدأت ظهور بوادر المحكمة الالكترونية في مصر و المغرب و الجزائر .

بناءا على هذا نتناول في هذا المبحث مفهوم المحكمة الإلكترونية (المطلب الأول) ثم التطرق إلى مستلزمات المحكمة الإلكترونية (المطلب الثاني) .

المطلب الأول: مفهوم المحكمة الإلكترونية

تقوم المحكمة الالكترونية بربط الأجهزة القضائية كلها ضمن دائرة إلكترونية واحدة، وبهذا يستلزم حوسبة عمل كل جهة قضائية على جهة ،وربطها معا لتؤدي عملها عبر الوسائل الإلكترونية ، و تقوم قواعد البيانات مقام الملفات الورقية. لذا سوف نتطرق إلى تعريف المحكمة الإلكترونية (الفرع الأول) ثم خصائصها (الفرع الثاني) و بعدها إلى الأنظمة المتشابهة لها (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف المحكمة الإلكترونية

المحكمة الإلكترونية هي محكمة لا حضور فيها للخصوم أو ممثليهم، و إنما تقدم فيها جميع الأوراق و المستندات عبر شبكة الانترنت ، وتتم فيها المرافعة وكذا التحقيق يتم بالطريقة ذاتها، بالإضافة الى تبادل الوثائق و الاطلاع عليها وإصدار الحكم (هندي،2014،ص53).

و بالتالي فإن إجراءات التقاضي تتم عبر شبكة الانترنت بطريقة إلكترونية عبر شبكة دولية مفتوحة الاتصال عن بعد دون الحاجة إلى حضور أطراف النزاع و القضاة في نفس المكان.

و من هنا يمكن تعريف المحكمة الإلكترونية بأنها(حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود (شبكة الربط الدولية +مبنى المحكمة)، يسمح ببرمجة الدعوى الإلكترونية، بحيث يتيح الظهور المكاني الإلكتروني لوحدات قضائية و إدارية ، و يباشر من خلاله مجموعة من القضاة مهمة النظر في الدعوى والفصل

فيها بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية مع اعتماد آليات تقنية فائقة الحداثة لتدوين الإجراءات القضائية)، (صفاء،2012،ص170)

وعرفها البعض الآخر بأنها : (عبارة عن موقع إلكتروني يعمل بنظام إرسال و قبول المستندات الإلكترونية (E.D.A.R.S) و التي تعني Electronic documents Acceptance end Routing System و هذا النظام يسمح بفتح قنوات اتصال بين المتقاضين و المحكمة من خلال النافذة الإلكترونية و سداد الرسوم القضائية بطريقة إلكترونية ، و المسؤول عن النافذة الإلكترونية هو موظف مختص تابع للمحكمة) (ابراهيم،2008،ص31).

يستنتج من خلال ما سبق ذكره ان النافذة الإلكترونية الموجودة بالموقع الإلكتروني للمحكمة تؤدي الوظائف التي كانت تؤدى في نظام التقاضي التقليدي.

و يمكن أن نعرف المحكمة الإلكترونية بأنها (المحكمة التي تقوم بجميع الأعمال الموكلة إليها قانونا باستخدام شبكة الانترنت التي تحتوي على برامج خاصة بتطبيق إجراءات التقاضي لاختصار الوقت و الجهد و و إصدار الحكم بأسرع الطرق دون الحضور الشخصي للمتقاضين أو المحامين و القضاة للمحكمة (الكرعاوي،2017،ص126)

بعدما تطرقنا الى تعريفات المحكمة الالكترونية يتبين انها تتميز بمجموعة من الخصائص نوجزها في الفرع الموالي.

الفرع الثاني: مميزات المحكمة الإلكترونية.

تتميز المحكمة الإلكترونية عن باقي مواقع الحكومة الإلكترونية في دورها المتعلق في الفصل في النزاعات المطروحة أمامها إلكترونيا عن طريق موقع خاص بالمحكمة الإلكترونية و هذا الموقع يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

1) استمرارية وجود الموقع على الشبكة و تقديم الخدمات خلال ساعات اليوم و طيلة أيام الأسبوع و هذا ما يتطلب قيام الموقع كوادر مهنية متخصصة في مجال التقنية ، ووجود مصادر بديلة للطاقة في حالة أي حالة طارئة يمكن أن تحدث.
2) سهولة الوصول إلى الموقع الخاص بالمحكمة و ذلك باستخدام المقاييس المتفق عليها عالميا ،كاختيار إسم النطاق(U R L) و يعني باللغة العربية عنوان الانترنت Uniform Resource Locatorو هذا الأخير يمثل العنوان الذي عن طريقه يمكن الوصول إلى الموقع، كما يسمى بالنسيج أو الحقل و هو عبارة عن ثلاث أجزاء البروتوكول ، إسم النطاق و نوع امتداد الموقع.

*البروتوكول : و هو بروتوكول الانترنت : //http و يكون بوابة الدخول (Port) .

* إسم النطاق: Domain Name و هو عنوان الصفحة أو الموقع .

*فرع امتداد الموقع: و هذه الامتدادات تختلف من موقع لآخر و أشهرها . edu, . gov , . org . info , .com ,. Net.) (عبد الهادي،2013،ص167)

و يكون استخدام هذه الصفحات أو المواقع باللغة المتعارف عليها و هي (HTML) Hyper Text Markup language. و من خلالها يمكن الإبحار في مختلف المواقع و سهولة الوصول إلى هذه المواقع بواسطة محركات البحث مثل , www.msn.com , www. google.com) www.yahoo.com)

3) توفير الحماية الأمنية اللازمة للموقع من الاختراق و التدمير ، و ذلك من أجل المحافظة على سرية و خصوصية الموقع و أخذ الاحتياطات الكافية للحفاظ على الوثائق و المعلومات التي تحفظ في الموقع (العمر،2016،ص73)

الفرع الثالث : تمييز المحكمة الإلكترونية عن المصطلحات المشابهة لها

عند الحديث عن مفهوم المحكمة الإلكترونية وجدت مصطلحات متقاربة مع مصطلح المحكمة الإلكترونية و هذه المصطلحات التقاضي الإلكتروني ، التحكيم الإلكتروني.

أ / التقاضي الإلكتروني :

يعرف أنه(نظام قضائي معلوماتي جديد يتم بموجبه تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونية بواسطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الانترنت و عبر البريد الإلكتروني لغرض سرعة الفصل في الدعاوي و تسهيل إجراءاتها على المتقاضين و تنفيذ الأحكام إلكترونيا.) (الكعبي،الكرعاوي،2016،ص73)

فمن خلال هذا التعريف فإن المتقاضي أو المحامي عند رغبته في رفع دعوى إلكترونية يقوم بارسال العريضة الافتتاحية للدعوى عبر البريد الإلكتروني من خلال موقع إلكتروني مخصص لذلك ، و هذا الموقع متاح 24 ساعة على 24 ساعة ، و طيلة أيام الأسبوع.

ب/ التحكيم الإلكتروني :

يعرفه البعض على أنه " الاتفاق على عرض النزاع أمام محكم أو أكثر ليفصلوا فيه بدلا من المحكمة المختصة ، و ذلك بحكم ملزم للخصوم شريطة أن يقدم المشرع هذا الاتفاق شرطا كان أو مشارطة ." (مطر،2009،ص39)

من خلال هذا التعريف الفكرة التي يقوم عليها التحكيم أن أطراف النزاع هم يختارون قضاءهم، فإرادة الخصوم هي التي تنشئ التحكيم ، و بدون هذه الإرادة لا يتصور أن يكون هناك تحكيم.

كما يعرف بأنه التحكيم الذي تتم إجراءاته عبر الانترنت وفق قواعد خاصة ، وهو يكتسب الصفة الإلكترونية من الطريقة التي يتم بها ، حيث تتم بطريقة سمعية بصرية عبر شبكة دولية

مفتوحة للاتصال عن بعد، دون الحاجة إلى التقاء أطراف النزاع و المحكمين في مكان معين" (ابو الهيجاء،2005،ص29)

فبالرغم من أن القضاء و التحكيم يتفقان كونهما جهة للفصل في المنازعات إلا أنهما يختلفان في أمور عدة فالتحكيم يقوم على أساس مبدأ سلطان الإرادة فإرادة الخصوم إلزامية ، كما أن التحكيم ليس حق مقرر لكافة الناس و لا يشمل جميع الموضوعات فهناك قضايا لا يجوز فيها التحكيم عكس التقاضي هو حق مقرر لجميع الأفراد المجتمع، كما ان الأصل في التحكيم السرية في حين أن الأصل في القضاء العلنية

المطلب الثاني: مستلزمات المحكمة الإلكترونية .

بعدما توصلنا الى تعريف المحكمة الإلكترونية أنها حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود...إلخ فمن خلال هذا يتضح أن المحكمة الإلكترونية تقوم على ثلاثة مقومات مهمة و هي : المقومات الفنية (الفرع الأول) و المقومات البشرية (الفرع الثاني)

الفرع الأول: المقومات الفنية :

1) **<u>الحاسب الآلي</u>** : هو جهاز إلكتروني يتعامل مع المعلومات و البيانات بتحليلها و برمجتها إظهارها و حفظها و إرسالها و تسليمها بواسطة برامج و أنظمة معلوماتية إلكترونية (اوتاني،2012،ص175) و بالتالي لا يمكن تسجيل دعوى قضائية و إيداعها أو تبادل الوثائق و المستندات بين الخصوم أو المحامين و هيئة المحكمة إلكترونيا دون وجود هذا الجهاز.

2) **<u>إنشاء شبكة داخلية</u>** : يتم إنشاء شبكة داخلية (الانترنت) من خلال ربط جميع الأقسام و الوحدات و قاعات المحكمة ببعضها البعض (الجياشي،2014،ص06). و هذه الشبكة مقيدة على خط الاتصال الذي يربطها ببعضها و يستطيع جميع المتعاملين في المحكمة الاتصال ببعضهم آليا و إرسال الملفات و الوثائق و المذكرات فيما بينهم دون الحضور الشخصي (الشرعة،2010،ص60) و الحواسيب الموزعة داخل قاعة المحكمة المخصصة جميعها ترتبط مع حاسوب القاضي الذي يتم بواسطتها عرض ملف الدعوى كاملا مع تدوين كافة الإجراءات بالتسجيل المرئي لها بحيث تعرض هذه الإجراءات على شاشة الحاسوب الرئيسي في القاعة و كذلك بالنسبة للحاضرين إلكترونيا من خارج مبنى المحكمة .

كما يوجد كاميرا داخل قاعة المحكمة تؤدي مهمة تصوير الجلسات مع تصوير الحاضرين و كل ما تحتويه القاعة و نقل هذه الوقائع للصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني على الأنترنت حيث يستطيع المتقاضين أو المحامين الدخول لقاعة المحكمة و حضور جلسات المحاكمة ضمن مفهوم علنية المحاكمة . و كل محكمة إلكترونية تقوم بإنشاء سجل إلكتروني يحتوي على قاعدة بيانات لكل دعوى ،

يستخرج من هذا السجل برنامج ملف الدعوى الإلكترونية ، كما يتم تدوين كافة الإجراءات المحاكمة في محاضر إلكترونية وفق آلية مباشرة للتدوين التقني.

3) **إنشاء موقع إلكتروني للمحكمة :** يستلزم إنشاء موقع على الأنترنت ، ويعتبر عنوانا إلكترونيا للمحكمة ، يكون ضمن البوابة الإلكترونية لوزارة العدل ، يستطيع من خلاله المتقاضي أو المحامي الحصول على المعلومات و الاستعلام عن الدعاوى و ذلك بالتصفح عبر الموقع أو الاتصال المباشر الإلكتروني مع الموظفين من خلال برنامج (vidéo conférence) كما يمكنه التسجيل و دفع الرسوم إلكترونيا ، و مباشرة إجراءات التقاضي دون الحاجة إلى الحضور الشخصي (ابراهيم،2008،ص83)

الفرع الثاني: المتطلبات البشرية :

و هي مجموعة من الفنيين و المتخصصين في المجال التقني الذين يقومون بالعمل على هذه الأجهزة ، كما يستلزم أن يكونوا على دراية كافية و خبرة بالأعمال و البرامج الحاسوبية .

1) **قضاة المحكمة :** وهم مجموعة متخصصة من القضاة النظاميين يباشرون المحاكمات عبر الموقع الالكتروني للمحكمة الإلكترونية ضمن نظام قضائي (الشرعة،2010،ص62) و هؤلاء يباشرون تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني و تدوينها في ملف الدعوى الإلكترونية من خلال مجموعة من الإجراءات. ويصدر القاضي أمرا إلى مجموعة من الموظفين المتخصصين في الحاسوب و الذين يطلق عليهم كتبة المواقع الإلكترونية وهم في الاصل كتاب ضبط المحكمة للقيام بتحضير أطراف النزاع أو محاميهم و مباشرة المحاكمة و يتم تدوينها إلكترونيا بالصوت و الصورة ،حيث يستمع القاضي لتصريحاتهم و مرافعاتهم، و تصور هده العملية و تنقل الى جزء من موقع دائرة المعلوماتية و تمثل بذلك علنية المحاكمة الإلكترونية.

2) **كتاب المواقع الإلكترونية** : و هم مجموعة من الموظفين الحقوقيين التابعين للمحكمة و المتخصصين في تقنيات الحاسوب و تصميم و إدارة المواقع الإلكترونية يقومون بالمهام الآتية

- تسجيل الدعاوى و إرسالها مع ما تتضمنه من وثائق و أدلة إثبات ، و يمكن إرسالها عن طريق الماسح الضوئي و الاحتفاظ بالأصل لإرساله إلى المحكمة حالة طلبها له (الكرعاوي،2016،ص132)
- استفاء الرسوم إلكترونيا بإحدى و سائل الدفع الإلكتروني
- تجهيز جدول مواعيد الجلسات.
- الاتصال بأطراف الدعوى و تبليغهم بالحضور بمواعيد انعقاد الجلسات و التأكد من صفة كل منهم سواءا كانوا أطراف الدعاوى أو الشهود و ذلك قبل إدخالهم إلى موقع المحكمة (موقع القاضي).

3) **إدارة المواقع و المبرمجين:** تقوم هذه الفئة بمتابعة الإجراءات من أقسام مجاورة و خارج قاعة المحكمة من أجل معالجة كل عطل أو خطأ حال حدوثه ، و حماية النظام من الفيروسات ، كما يقومون بمساعدة كتاب المواقع الإلكترونية.

4) **المحامون:** يتوجب عليهم الحصول على دورات تكوينية في علم الحاسوب و تصميم البرامج و المواقع الإلكترونية ، كما يفترض تجهيز مكاتبهم بأحدث الأجهزة و المعدات الحاسوبية.

المبحث الثاني: تطبيقات المحكمة الإلكترونية في النظم القضائية.

بمرور الزمن تطورت وسائل الاتصال و ولادة الانترنت الذي أزاح الحدود و قرب المسافات و هذا ما أدى إلى التطور التقني العلمي في مجالات شتى. و الحاسوب كان من سمات التطور التكنولوجي الذي اقتحم كل الميادين بما فيها الإجراءات القضائية. وكانت و الو.م.أ كانت الرائدة في استعمال البرامج و نظم الحاسوب و ذلك من خلال حوسبة المحاكم و مشروعات ملفات المحاكم الإلكترونية و التي كانت بدايتها بمحاكم أوهايو و كاليفورنيا. و بعد الو.م.أ كانت سنغافورة التي سبقت الكثير من الدول باعتماد تلك التقنيات، أما أوروبا فلا تزال متأخرة في هذا المجال قياسا لما وصلت إليه الو.م.أ ،أما على المستوى العربي فكانت دولة الإمارات العربية المتحدة و خصوصا دولة إمارة دبي هي الرائدة في تطوير إجراءاتها ، أما باقي الدول فكانت البداية محتشمة و هي تخطوا خطوات خجولة في هذا المجال و يعود ذلك إما إلى خشية عواقب التقنيات الحديثة أو إلى عدم اقتناع المسؤولين عن مرفق العدالة بفعالية هذه الخدمات (الالفي،2007،ص20)

من خلال هذا سوف نتناول تطبيقات المحكمة الإلكترونية في الدول الأجنبية (المطلب الأول) و تطبيقاتها في الدول العربية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تطبيقات المحكمة الإلكترونية في النظم القضائية الأجنبية.

نتناول من خلال هذا المطلب تطبيق المحكمة الالكترونية بالو م ا (الفرع الاول) ثم تجربة سنغافورة (الفرع الثاني) و بعدها الحاسوب القاضي بالصين (الفرع الثالث) .

الفرع الأول: الو.م.أ .

ظهرت الصورة الأولى للمحكمة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية ، و ذلك لتسوية منازعات التجارة الإلكترونية عن طريق استخدام شبكة الانترنت (التحكيم الإلكتروني) ، و هو فكرة أمريكية تم إرساء دعائمها سنة 1996 من قبل أساتذة مركز القانون و أمن المعلومات ، و كان الهدف من وراء هذا إعطاء حلول سريعة للمنازعات المتعلقة بالإنترنت عن طريق وسيط معتمد من

المركز الوطني للبحوث المعلومات الأمريكي و تكون له خبرة قانونية بالتحكيم و قوانين الانترنت (اوتاني،2012،ص188)

و بعدها بدأت بعض المحاكم في أوهايو و كاليفورنيا بتطوير الإجراءات القضائية و إنشاء قواعد للبيانات لها و استحداث ملفات إلكترونية للمحاكم سنة 2000 (محاكم الملفات الإلكترونية و التقنية المعيارية) و مختصر هذه الالية أن لائحة الدعوى و بعض الوثائق تسلم من قبل المحاسب بطرق إلكترونية و لا يشترط تسليمها بالحضور الشخصي إلى المحاكم ، و إنما يستطيع المحامي و بواسطة موقع المحكمة الإلكتروني تسليم هذه الوثائق و المستندات بإرسالها عن طريق البريد الإلكتروني و يتم حفظها في ملفات إلكترونية (الكرعاوي،2016،ص251) و يتم رفع الدعوى إلكترونيا بالو م ا عبر موقع إلكتروني خاص تملكه شركة خاصة يقع مركزها الرئيسي بمدينة سانتا بربرا بولاية كاليفورنيا و بدأ تشغيل هذا الموقع سنة 1991، و يقدم هذا الموقع العديد من الخدمات الإلكترونية، كما يسمح للمتقاضين أو المحامين بتسجيل دعواهم و تقديم مستنداتهم إلكترونيا، و هذا ما يساهم في تقليل كلفة رسوم التقاضي و التخلص من الكميات الهائلة من الأوراق و الوثائق المرتبطة بالدعوى.

و بالتالي فخدمات المحاكم الإلكترونية بالوم ا أصبحت مفتوحة للجميع و في أي وقت يمكن للمواطن الأمريكي معرفة مآل دعواه المعروضة إلى المحاكم (الشرعة،2010،ص137) و في المسائل الجزائية فتوجد آليات للربط الإلكتروني بين المحاكم فدوائر الادعاء العام و المراكز الأمنية و السجون في ولايتي ميتشغان و لويزيانا(الموقع الإلكتروني: global.wwwcourts.com)

الفرع الثاني: تجربة سنغافورة.

أنشأت في سنغافورة أول محكمة إلكترونية في 2000/09/17، و هذه المحكمة متخصصة في تسوية الخلافات المتعلقة بالتجارة و الأعمال الإلكترونية على شبكة الإنترنت، و فيها يقدم المدعي عنوانه البريدي و عنوانه الحقيقي لمنزله أو شركته و يكون ذلك على موقع المحكمة (موقع المحكمة الإلكتروني لدولة سنغافورة هو: sg.org.adr-e.www).

و بعدما يقوم بتعبئة الاستمارة الخاصة بتقديم الشكوى و اقتراح ما يراه من حل، و يستلم على الفورقم قضيته، و بعدها تقوم المحكمة بتبليغ الطرف الثاني (المدعى عليه) و ذلك خلال 3 أيام من قيد الدعوى و تعلمه فيها بالحقائق المقدمة ضده، و يكون له حق القبول و المثول أمام المحكمة أو ملئ استمارة مماثلة لاستمارة المدعي، و الفترة المحددة للرد من أسبوع إلى 40 أسابيع، فإذا لم يرد المدعى عليه خلال هذه الفترة تلغى القضية. و في حالة الرد من المدعى عليه بالقبول، تختار المحكمة الجهة القانونية التي سوف تقوم بفض النزاع، و بعد إعلام الطرفين بالجهة تبدأ عملية التقاضي و

تضمن المحكمة الإلكترونية للطرفين سرية المعلومات المقدمة لها و تفاصيل القضية (ابراهيم،2008،ص191) في خلال هذه الإجراءات نلتمس الطابع التحكيمي لهذه المحكمة لذا سماها البعض من الفقهاء بالتحكيم السريع.

الفرع الثالث: الصين (الحاسوب القاضي في الصين)

أنشأت الصين محكمة إلكترونية على مستوى إقليم شاندونغ بجهورية الصين و بالضبط بمدينة زيبو، فأهم ميزة في هذه المحكمة خلوها من القاضي، فكانت أول محكمة في تاريخ التقاضي و المحاكم تخلو من أهم ركن فيها، حيث لا يوجد قاضي بشري يصدر الأحكام و إنما تم الاستعانة بجهاز حاسب ألي متطور يحتوي على قاعدة بيانات، و حفظ القوانين و السوابق القضائية. و هذه التجربة اقتصرت على المخالفات و الجنح البسيطة. و تبدا الدعوى أمام المحكمة الإلكترونية بإعداد كل من الدفاع و الادعاء لمعطياتهما، و مطالبهما على قرصين مدمجين(CD) يملكان السعة ذاتها ثم تدخل بيانات هذين القرصين الى البرنامج الحاسوبي لغرض الحكم في النزاع و القاضي الإلكتروني يمكنه أن يطلب رأي القاضي البشري بخصوص بعض التفاصيل، أو تلك المتعلقة بالنواحي الإنسانية قبل إصدار الحكم(هندي،2012،ص77) و يكون الحكم مقروءا أو مسموعا، و قابل للاستئناف أمام محاكم الطعن .

المطلب الثاني: تطبيقات المحكمة الإلكترونية في النظام القضائية العربية.

لا توجد في الدول العربية تجربة كاملة عن المحاكم الإلكترونية إذ أن بعض الدول العربية وفرت للمتقاضي خدمة الاستعلام عن بعد، و رغم ذلك ظهرت بعض المحاولات تهدف إلى وضع نظام آلي لإدارة الدعوى و منها تجربة المغرب و السعودية و الإمارات، أما عن الجزائر فهي من الدول التي سعت إلى إصلاح مرفق العدالة .

الفرع الأول: تجربة المغرب.

انطلقت أول تجربة بالمحاكم التجارية المغربية و بالمحكمة الابتدائية بالدار البيضاء و محكمة الرباط الابتدائية للقيام بتتبع الملفات عبر شبكة الإنترنت حيث يكفي الإطلاع على مآل الملف بالدخول الى موقع وزارة العدل ثم إلى الخانة (Services .E) لاختيار الإجراء المراد القيام به. و قد أنشأت وزارة العدل المغربية موقع إلكتروني (justic.wwwe.gov.ma) يتضمن 03 بوابات:

<u>1- بوابة الخدمات الإلكترونية للمحاكم</u>: و من خلال هذه البوابة الولوج و التعرف على التنظيم القضائي المغربي، و الدخول إلى موقع أي محكمة مغربية كالرباط، الدار البيضاء، مراكش،... إلخ و التعرف إلى معلومات خاصة بها. كما يمكّننا الموقع من الحصول على خدمات قانونية إلكترونية كالاطلاع على مآل ملف معين، الاطلاع على جدول الجلسات حسب التاريخ المحدد، و بالتالي فإن

الموقع يوفر للمتقاضين أو المحامي الحصول على المعلومة المطلوبة في مدة وجيزة، و ذلك طيلة أيام الأسبوع و في أي مكان عبر العالم و ذلك عبر شبكة الإنترنت (حاجي،2020،ص30)

2- **البوابة القانونية و القضائية:** عند الدخول إلى هذه البوابة يستطيع المحامي أو القضاة أو الباحث القانوني الحصول على مجموعة النصوص الوطنية و العربية و المراجع بما فيها المؤلفات و الرسائل الجامعية و الدراسات و البحوث و حتى الاجتهادات القضائية.

3- **مركز تتبع و تحليل الشكايات:** .**Centre de suivi et d'analyse des requêtés** من خلال هذه البوابة يمكن للمتقاضي تقديم شكواه و تظلماته إلى وزارة العدل عبر الموقع الالكتروني: justic.wwwe.gov.ma/plaintes. دون الانتقال إليها. كما انه تم ادراج اللغتين العربية و الفرنسية على الموقع و يستطيع أي شخص تقديم شكواه الولوج إليه و ذلك بعد اختياره اللغة المعينة، فيجد نافذتين الأولى: مخصصة بتقديم الشكاية فيقوم بالنقر عليها و يقوم بتسجيل معلوماته الشخصية و معلومات حول موضوع الشكوى مع إمكانية إرفاقها بوثائق أو معلومات إضافية و بعد ذلك يضغط على خانة إرسال، أما النافذة الثانية التعرف على مآل الشكاية حيث يتم إشعار المشتكي عبر بريده الإلكتروني برسالة تتضمن رقم الشكوى و الرقم السري الخاص بها حتى يتسنى له معاينة الإجراءات المتخذة و المآل الشكوى.

الفرع الثاني: تجربة الإمارات العربية المتحدة.

تمثل البوابة الإلكترونية لمحاكم دبي (www.ae.dxbpp.gov) النموذج الأحدث بين محاكم الإمارات، وهي مدعمة باللغتين العربية و الإنجليزية، كما نجد بالموقع نشرات تعريفية لخدمات البوابة و دليل استخدام التقاضي الإلكتروني موضح بالكتابة و الصور بشكل دقيق، ما يسهل استخدام الموقع للتقاضي الإلكتروني (الغانم،2017،ص181) و في سنه 2006 تم وضع نظام إلكتروني للنيابة العامة، فالمتقاضي له أن يسجل شكواه من خلال موقع النيابة العامة على شبكة الإنترنت، و يتم اشعار مقدم الشكوى بطريقة إلكترونية بمحتوى الشكوى و الرقم السري الخاص بها. و تبقى لدبي الدور الريادي في تطوير الإجراءات و ليس فقط في الإمارات العربية المتحدة و إنما على المستوى العربي (عصماني،2016،ص222) فكانت دبي الأولى التي تنشئ موقع إلكتروني يمثل نوعا ما تقاضي إلكتروني متطور يقدم الخدمات القضائية للمواطن.

الفرع الثالث: تجربة الجزائر

الجزائر من الدول التي تسعى إلى عصرنة الجهاز القضائي و يتجلى ذلك من خلال برنامج "إصلاح العدالة" حيث يظهر أن الجزائر تسعى من خلال الإصلاحات إلى تبني مشروع المحاكم الإلكترونية و هذا من صرح به رئيس الجمهورية السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة يوم افتتاح السنة القضائية

2007 – 2008 بتاريخ 29 أكتوبر 2007 و الذي جاء فيه: "إن إصلاح العدالة ليس هدفا في حد ذاته و إنما هو وسيلة مرحلية للارتقاء بالقضاء إلى مستوى التحديات التي تفرضها عملية التحولات الداخلية و الخارجية (عصماني،2016،ص223) كما أكد وزير العدل السابق الطيب بلعيز أن إصلاح العدالة يتطور بتطور العلم و المعرفة و بما يحصل من تقدم في المجالات التكنولوجية. و المحاكم الجزائرية في طريقها نحو تبني مشروع محاكم إلكترونية و لكن بخطى بطيئة فنجد على مستوى المحاكم الابتدائية و المجالس القضائية أصبح المحامي يطلع على مآل الملفات عبر شبكة اتصال داخلية دون الانتقال إلى مكاتب كتاب الضبط..

كما تم وضع شبكة اتصال داخلية تربط بين المحكمة العليا و مجالس الدولة و المجالس القضائية و أصبح المحامي بإمكانه الإطلاع إلكترونيا على منطوق قرار المحكمة العليا أو مجلس الدولة على مستوى المجلس القضائي و فكرة التقاضي الإلكتروني في الجزائر تجد أساسها القانوني في التشريع الدولي إضافة إلى التشريعات الداخلية فكانت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطن التي صادقت عليها الجزائر، حيث نجدها تطرقت لفكرة video conference من خلال البند 18 من المادة 18من المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطن المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة يوم 15نوفمبر 2000 المؤرخ في 05 فيفري 2002 ،جريدة رسمية رقم 09 الصادرة بتاريخ 10 فيفري 2002 و جاء فيها: "..... بناء على طلب الدولة الأخرى، يعقد جلسة استماع عن طريق الفيديو، إذا لم يكن ممكنا أو مستعصيا مثول الشخص المعني بنفسه في إقليم الدولة الطرف الطالبة، و يجوز لدول الأطراف أن تتفق على أن تتولى إدارة جلسة الاستماع سلطة قضائية تابعة للدولة الطرف الطالبة و أن تحظرها سلطة قضائية تابعة للدولة الطرف متلقية الطلب".

أما التشريعات الداخلية التي تطرقت إلى فكرة عصرنة مرفق العدالة نجد القانون رقم 15 – 03 المتعلق بعصرنة العدالة المؤرخ في 01 نوفمبر 2015 ،جريدة رسمية رقم 06 ،الصادرة بتاريخ فيفري 2015 فبصدور هذا القانون خطت الجزائر خطوة خجولة مقارنة بالدول العربية الأخرى فالمادة الأولى منه نصت على مايلي :

- وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل.
- إرسال الوثائق و المحررات القضائية بطريقة إلكترونية.
- استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية.

أما المادة 09 فقد وضحت أن الجزائر اعتمدت فعليا على تقاضي إلكتروني من خلال التبليغ و إرسال المحررات القضائية بالطريق الإلكتروني. كما أضافت المادة 14 أنه يمكن سماع و استجواب الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد.

في حين أن المادة 15 منه حددت نطاق استخدام هذه التقنية فلقاضي التحقيق أن يستعمل المحادثة المرئية عن بعد في استجواب أو سماع شخص و في إجراء مواجهات بين عدة أشخاص. كما يمكن لجهة الحكم استعمال المحادثة المرئية عن بعد لسماع الشهود و الأطراف المدنية و الخبراء.

بينما المادة 16 حددت مكان إجراء التقاضي الإلكتروني و هو مقر المحكمة الأقرب من مكان إقامة الشخص المطلوب تلقي تصريحات، أما إذا كان الشخص المسموع محبوسا تتم المحادثة المرئية عن بعد من المؤسسة العقابية التي يوجد بها المحبوس.

كما وردت تقنية التقاضي الإلكتروني في قانوني الإجراءات الجزائية الجزائري في الفصل السادس في حماية الشهود و الخبراء و الضحايا من الباب الثاني في التحقيقات بالكتاب الأول تحت عنوان "في مباشرة الدعوى العمومية و إجراء التحقيق"، و هذا ما نصت عليه المادة 65 مكرر 27:(يجوز لجهة الحكم تلقائيا أو بطلب من الأطراف، سماع شاهد مخفي الهوية عن طريق وضع وسائل تقنية تسمح بكتمان الهوية، كما في ذلك السماع عن طريق المحادثة المرئية عن بعد...".

كما جاء المشرع الجزائري في الكتاب الثاني مكرر من الباب الأول في استعمال وسائل الاتصال المسموعة و المرئية أثناء الإجراءات و ذلك من خلال المادتين 441 مكرر و 441 مكرر 1. و كذلك من خلال الباب الثاني و الثالث في استعمال المحادثات المرئية عن بعد في مرحلة التحقيق القضائي و مرحلة المحاكمة.

كما أنه مؤخرا في جوان 2020 تم إدخال نظام النيابة الإلكترونية على موقع وزارة العدل www.mjustice.dz ، حيث هذا النظام يسمح للمواطن أيا كان شخص طبيعي أو معنوي إيداع شكوى لدى النيابة الإلكترونية، و يتم هذا عبر خطوات أولها: الولوج إلى أرضية النيابة الإلكترونية e -nyaba.mjustice dz المخصصة لهذا الغرض و المتاحة عبر موقع وزارة العدل، بعد ذلك يتم النقر على خانة تسجيل الشكوى و ملء استمارة تسجيل شكوى و المعلومات الشخصية الخاصة و كذا تحديد نوع الشكوى و إدخال مضمونها، فيتم تحويل هذه الشكوى بصفة آلية إلى ممثل النيابة سواء كان وكيل الجمهورية أو النائب العام و ذلك لاتخاذ الإجراء المناسب. و بعد نظر ممثل النيابة في الشكوى تقوم النيابة العامة بإعلام المعني عن المآل و الإجراءات المتخذة إما برسالة نصية قصيرة SMS أو عن طريق البريد الإلكتروني.

و الجدير بالذكر أن أول صورة للتقاضي الإلكتروني كانت يوم 07 أكتوبر 2015 بمحكمة القليعة، قسم الجنح برئاسة القاضي بن بوزة عبد الرؤوف.

خاتمة:

من خلال دراستنا تبين لنا أن المحكمة الإلكترونية و تطبيقها ليس من الخيال و إنما حيز تقني معلوماتي هدفه إنجاز المعاملات القضائية بطريقة إلكترونية عن طريق شبكة الإنترنت و ذلك بغية الارتقاء و رفع مستوى مرفق العدالة و اختصار الجهد و الوقت. و بالتالي لإنجاح تطبيق التقاضي الإلكتروني و خلق المحاكم الإلكترونية ينبغي الاهتمام بالعنصر البشري و إدماجه في هذا المجال إذ بدونه لا يمكن للمحكمة الإلكترونية تحقيق أهدافها و هذا ما جاء في أحد تقارير الأمم المتحدة "حتى و لو أعتبر استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال مسألة مناسبة فمن العبث صرف الإمكانيات المالية المحدودة المتوفرة لشراء الحاسوب إلا إذا توافر العنصر البشري المكون الذي يمكن استخدامه بطريقة فعالة". كما أنه

وجب العمل على إجراء دورية في مجال التقاضي الإلكتروني لكل التابعين لسلك القضاء بما فيهم القضاة، المحامين، أمناء الضبط و المهندسين في الإعلام الآلي التابعين لهذا السلك، و هذا من أجل تحقيق حماية الدعاوى الإلكترونية من الاختراق و الحفاظ على سرية المعلومات و المعاملات القضائي.

اهم التوصيات :

- توسيع تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية اد يؤدي بالضرورة الى تطبيق المحكمة الالكترونية.
- تنمية و تأهيل العنصر البشر و ادماجه في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وذلك بالتكوين المستمر و فتح دورات تدريبية حتى تستطيع المحكمة الالكترونية تحقيق اهدافها .
- توفير الامن القانوني و المعلوماتي لمواقع المحكمة الالكترونية .

قائمة المصادر و المراجع :

1/ المؤلفات

1- الشرعة حازم محمد(2010) – التقاضي الإلكتروني و المحاكم الإلكترونية – ط 1 دار الثقافة للنشر و التوزيع ، المملكة الأردنية الهاشمية

2 - الكرعاوي نصيف حاسم محمد عباس(2017) – التقاضي عن بعد- دراسة مقارنة، ط 1 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، سوريا

3- إبراهيم خالد ممدوح (2008) – التقاضي الإلكتروني – الدعوى الإلكترونية و إجراءاتها أمام المحاكم -ط1 ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، مصر .

4- أبو الهيجاء محمد إبراهيم(2005) ، التحكيم بواسطة الأنترنت ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن.
5- بن سعد الغانم عبد العزيز(2017) ، المحكمة الإلكترونية- دراسة تأصيلية مقارنة- دار جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
6- عبد الهادي محمد فتحي(2013) ، مقدمة في علم المعلومات ،- نظرة جديدة -ط 1 ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، مصر.
7- مطر عصام عبد الفتاح (2009)، التحكيم الإلكتروني- ماهيته إجراءاته و آليته في تسوية منازعات التجارة الإلكترونية و العلامات التجارية و حقوق الملكية الفكرية -، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية.
8- محمود الكمال زيد كمال،(2019) – خصوصية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية – دراسة مقارنة- ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ، مصر.
9- هندي أحمد، (2014) ، التقاضي الإلكتروني – دراسة مقارنة –، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، مصر.

2/ المقالات

1- الكعبي هادي حسين و محمد الكرعاوي نصيف جاسم(2016) ، مفهوم التقاضي عن بعد و مستلزماته ، مقال منشور بمجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية و السياسية ،المجلد 8، (العدد 1) ، سوريا.
2- الجياشي أسعد فاضل منديل(2014) ،التقاضي عن بعد - دراسة قانونية – ،مقال منشور بمجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية ، المجلد 2014،(العدد)21 ، العراق.
3- أوتاني صفاء،2012 ، المحكمة الإلكترونية –المفهوم و التطبيق – مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 28 ، (العدد1) ، (208-165)، سوريا.
4- حاجي ميمون(2020) ، التقاضي عن بعد في المغرب، مقال منشور بمجلة القانون و الأعمال الدولية، جامعة الحسن الأول، (العدد 34)، المغرب.
5- ليلى عصماني(2016) ، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مقال منشور بمجلة المفكر،(العدد 13)، كلية الحقوق و العلوم السياسية، بسكرة.

3/ الاطروحات

1- أحمد محمد صابر،(2012) ، دور الحاسب الآلي في تسيير إجراءات التقاضي ، أطروحة دكتوراه كلية القانون ، جامعة طنطا ، مصر.
2- بن صالح العمر طارق بن عبد الله(2016) ، أحكام التقاضي الإلكتروني ، رسالة دكتوراه الفقه المقارن ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية.

4/ المداخلات

1- الألفي محمد محمد(12-09 ديسمبر2007) ، المحكمة الإلكترونية بين الواقع و المأمول ، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس " الإدارة العامة الجديدة و الحكومة الإلكترونية" دبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة

5/ مواقع الانترنت

https://www.echoronkontine.com -1تاريخ الدخول 15-10-2019 الساعة 14:30سا .